

في تطور جديد بشأن ثروة نجلي الرئيس المصري المخلوع جمال وعلاء مبارك، كشفت تحريات مباحث الأموال العامة أن ثروة كل من علاء وجمال مبارك تصل إلى 25 مليار دولار، بواقع 17 مليار لـ جمال و8 مليارات لـ علاء. < o = prefix ecapseman:lmx? />

وقال المستشار عاصم الجوهري - مساعد وزير العدل المصري لشؤون جهاز الكسب غير المشروع - : إن التحقيقات مع أسرة الرئيس السابق انتهت، لكنها متوقفة على تقارير خبراء الكسب، التي وصفها بـ "المعقدة وتحتاج بعض الوقت"، مشيراً إلى أنه تم استعجالها أكثر من مرة.

وكان من المفترض انتقال المستشار خالد سليم - رئيس هيئة الفحص والتحقيق - لسجن طرة أمس لتجديد حبس علاء وجمال، على ذمة قضية الكسب غير المشروع، لكن تلقى الجهاز أمس إخطاراً من النيابة العامة بإحالتهم محبوسين لمحكمة الجنايات، بتهمة التلاعب في البورصة، فلم يجد سليم مبرراً لتجديد حبسهما في قضية الكسب. ونشرت صحيفة المصري اليوم تفاصيل التحقيقات في قضايا الكسب غير المشروع مع أسرة الرئيس السابق، والتي تضمنت تنازل زوجته سوزان ثابت عن فيلا و٢٠ مليون جنيه مقابل إطلاق سراحها ٢١ إبريل من العام الماضي. وتنازلت هايدي راسخ - زوجة علاء - عن بعض ممتلكاتها، أبرزها وحدة الفورسيزونز التي بلغت قيمتها ٢٢ مليون جنيه، وحصلت عليها من رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، المحكوم عليه في قضية قتل المطربة اللبنانية سوزان تميم، وفقاً للعربية نت.

في حين أكدت التحريات أن كل ممتلكات خديجة الجمال - زوجة جمال - آلت إليها عبر والدها محمود الجمال. وأفادت تحريات الرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة - حول ثروات حسني مبارك ونجليه - تضخم ثرواتهم بطريقة غير مشروعة، منها حساب باسم مكتبة الإسكندرية، أثبتت التحقيقات أن مبارك كان يتصرف فيه سحبا وإيداعا، وأن المبلغ الموجود بالحساب ٧٤١ مليون دولار.

واتهمت التحقيقات مسؤولين في النظام السابق بالتلاعب في أسهم البورصة لـ "تربيح" علاء، وأنه حصل "علاء" على ما قيمته ٥٠ مليون جنيه في أسهم شركة صندوق الاستثمار في ١٩٩١.

كما تواطأ أحمد المغربي - وزير الإسكان الأسبق - مع رئيس هيئة سوق المال عبر اكتتاب مغلق، مثلما حدث مع أسهم شركة بالم هيلز، التي قفز سعر السهم فيها من ٠٠١ إلى ٠٠٩ جنيه، بعد أن اشترى علاء حصة منها بسعر ٩٩ جنيهًا للسهم، ثم باعه بعد التلاعب بـ ٠٠٩ جنيه، وحقق ربحاً غير مشروع قدره ٠٣ مليون جنيه.

ولفت التحقيقات إلى أن علاء استغل عدة شركات مسجلة في الخارج، منها "جولدن"، ليحقق عبرها أرباحاً غير مشروعة، بلغت مئات الملايين من الجنيهات، نتيجة الاكتتابات المغلقة التي كان مسؤولون يجرؤونها مجاملة له، خاصة في صناديق الاستثمار حورس ١، وحورس ٢، وحورس ٣.

وأوضحت أن الشقيقين مساهمان في شركات مسجلة في قبرص وبريطانيا وجزيرتي فيرجين آيلاند وكايمان آيلاند، وهي أكثر مناطق العالم المعروفة بإنشاء ما يسمى بشركات الأوف شور، وهي الشركات التي تخفي كل المعلومات عن أصحابها، ويديرها آخرون بالوكالة عنهم، وفقاً لوثائق صادرة من البنوك المركزية القبرصية والإسبانية.

وكشفت التحقيقات عن امتلاك علاء ٠٠٣ مليون دولار وجمال ٥٥ مليون دولار في بنك تانتي السويسري، وأن السلطات هناك تحقق في اتهامهما، مع ٩ من رموز النظام السابق، بتكوين تشكيل عصابي لغسل الأموال، وأن مصر ادعت جنائياً في الدعوى عبر مكتب محاماة سويسري.

وقالت تحريات مباحث الأموال العامة: إن جمال بدأ عمله في بنك أوف أمريكا في لندن، حيث كان يعيش في منزل من ٦ طوابق في منطقة بلغريفيا، قبل أن يستعين بصديقه وليد كبا لتأسيس شركة ميد انفسمنت مع شريكين بريطانيين، وهي مملوكة للصندوق الدولي للأوراق المالية في قبرص هيرمس، واتخذ لها مقراً في ٦٨١ شارع بلوستون بلندن.

وفي وقت سابق، تقدم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك - المحبوس بغرفة العناية المركزة بمستشفى سجن طرة - بطلب رسمي إلى مصلحة السجون، يطالب فيه بنقل نجله الأكبر علاء المحبوس داخل سجن ملحق بالمزرعة، ليكون بجوار شقيقه جمال، ليرافقا سوياً والدهما.

وأكد مصدر أمني مسئول بوزارة الداخلية المصري أنه جار فحص الطلب ودراسته للموافقة عليه من عدمه، وأنه سوف يتم البت في الطلب، سواء بالقبول أو بالرفض، حسب التوصيات الطبية، والإجراءات الأمنية داخل السجون، بما لا يتعارض مع قوانين ولوائح السجون.

وكانت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار أحمد رفعت قد برأت المتهمين علاء وجمال مبارك بانقضاء الدعوى الجنائية على جريمة حصولهما على فلل رشوة من رجل الأعمال حسين سالم مقابل منحه قطعة أرض بسيينا، وأصبح المتهمان مخلى سبيلهما بعد تلك القضية، إلا أن قرار جهاز الكسب غير المشروع بحبس المتهمين على ذمة قضايا كسب هو ما جعلهما داخل السجن لانتهااء التحقيقات على ذمة تلك القضايا.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 13/06/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com